

انتقالية ظاهرة الزوجية في الجزائر

شعدو كريم¹، حمزة شريف علي²،

1- جامعة وهران 2- الجزائر

karim.chadou@univ-sba.dz

2- جامعة تلمسان- الجزائر

ali.hamzacherif@univ-tlemcen.dz

تاريخ الإرسال: 2020/02/16؛ تاريخ القبول: 2020/03/11

Transition of nuptiality in Algeria

KARIM CHADOU ,HAMZA CHERIF.

Abstract:

This article presents the levels and measures and trends of nuptiality indicators in Algeria. first, the nuptiality phenomenon is the marriage rate and frequency, characteristics and dissolution of marriages in population. We can said that the nuptiality studies is very important to understand the structure and the population change.

Also this research addressed the mean age at first marriage, intensity of marriage, and the four marital statuses as marriage, widowhood, celibacy and divorce. Lastly our results also indicate the relationship between the socio-economic and cultural factors with nuptiality.

Keywords: nuptiality ; mean age at first marriage ;intensity of marriage ; marriage rate ; marital status.

المخلص:

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على ظاهرة الزوجية و محاولة الالمام بها من كل الجوانب الديموغرافية، من خلال تحديد مفاهيمها وتغيراتها و كذا تطور مؤشراتنا إذ تعتبر هذه الظاهرة بالغة الأهمية

في الدراسات السكانية كونها المحرك الأساسي للخصوبة في المجتمع الجزائري، حيث تبلورت الاشكالية الأساسية حول تطور اتجاهات ومستويات ظاهرة الزوجية في الجزائر.

من الجانب الديموغرافي التطرق لهذا النوع من الظواهر يخضع لمجموعة من المقاييس والمؤشرات الديموغرافية التي يعتمد عليها في تحليل الظاهرة ودراسة تطوراتها و تحولاتها كمتوسط سن الزواج الأول وشدة الزواج والمعدل الخام للزوجية والحالة العائلية الي تشتمل على معدلات الطلاق ونسب العزوبة لها أيضا بالغ الأهمية في التحليل السكاني.

الكلمات المفتاحية: الزوجية ؛ المعدل الخام للزواج ؛ متوسط سن الزواج الأول ؛ كثافة الزواج ؛ الحالة العائلية.

مقدمة:

لقد حظيت ظاهرة الزوجية بوصفها ظاهرة ديموغرافية واجتماعية الحدث فيها هو الزواج بعناية الباحثين والمختصين الذين عملوا على تحليلها ودراستها ديموغرافيا واجتماعيا وذلك من خلال تحديد مفاهيمها ورصد تغيراتها ومدى تطورها في إطار تنوعات الزمان والمكان.

تعريف ظاهرة الزوجية:

تتناول الزوجية موضوع الزواج من الناحية الكمية، والزواج هو العقد الشرعي أو اقتران بين شخصين ذكر وأنثى بالشكل الذي تنص عليه قوانين المجتمع وتجري عليه عاداته فتترتب عليه بينهما حقوق وواجبات، يعبر عليه بحفل الزفاف أو العرس و ينظمها القانون أو العرف و يدخل في دراسة الزوجية أيضا دراسة الاقتران غير الشرعي كما يدخل فيها الطلاق، حيث تعتبر الزوجية بصفة عامة ظاهرة ديموغرافية الحدث فيها هو الزواج، هذا الأخير هو القاعدة لكل منتوج ديموغرافي (j.z.holzer, 1997 : 145).

تعريف الزواج ديموغرافيا:

يعتبر الزواج الحدث الرئيسي في الزواجية و يتصف بالتغير المستمر و عدم الثبات فقد حضي بحيز كبير من الدراسات السكانية بغية التعرف على التغييرات التي تطرأ على المجتمعات. فالزواج ظاهرة اجتماعية شرعية قانونية و ليست ظاهرة حيوية مثل الولادات أو الوفيات (فتحي محمد أبو عيانة، 1996: 328).

في الجزائر وبما أنها جزء من العالم العربي و الإسلامي فالزواج هو الحالة الوحيدة للاتحاد القانوني و الشرعي أي على المستوى الديني و الإداري لأن الزوجات مثل الحوادث الديموغرافية الأخرى تكون معاينة و مسجلة من قبل مصالح الحالة المدنية.

تعريف الزواج حسب الأمم المتحدة (ONU):

الزواج هو الاتحاد الشرعي لأشخاص من جنس مختلف، هذا الاتحاد يمكن أن يكون شرعيا بإجراءات مدنية أو دينية، أو عن طريق إجراءات معترف بها قانونيا لدى الدولة، مهما كان الإجراء المستعمل فإن كل الزوجات يجب أن تكون معلنة لدى المؤسسات الإحصائية للحالة العائلية (اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، 1986: 101).

تطورات و اتجاهات مؤشرات ظاهرة الزواجية في الجزائر:

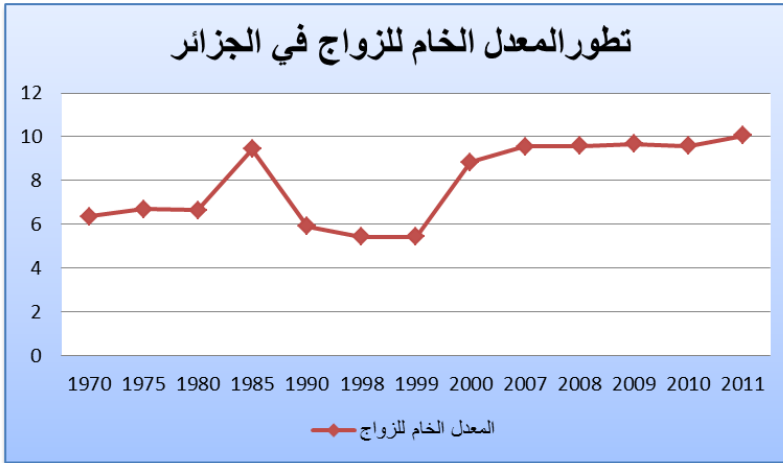
1- المؤشر الأول: تطور المعدلات الخامة للزواج من 1970-2011

تعتبر المعدلات الخامة من بين أهم المؤشرات الديموغرافية التي تسمح لنا بدراسة و تحليل ظاهرة الزواجية، فهي تعطينا صورة عامة للظاهرة و لمختلف العوامل و المحددات و كذا الظروف المحيطة بها، و يمكن حساب هذه المعدلات عن طريق (فتحي محمد أبو عيانة، 2002: 285):

أ - قسمة عدد حالات الزواج في سنة معينة على مجموع عدد السكان في منتصف السنة مضروبا في ألف ويعرف حينئذ بمعدل الزواج الخام.

ب- قسمة عدد حالات الزواج في سن معينة على مجموع عدد السكان في سن الزواج حسب السن والنوع مضروبا في الألف و يسمى حينئذ بمعدل الزواج العمري النوعي.

التمثيل البياني رقم(01): تطور المعدلات الخام للزواج



المصدر: النشرات السنوية. الديوان الوطني للإحصائيات(ons).

من خلال ما هو ملاحظ في التمثيل البياني أعلاه يتبين لنا أن المعدل الخام للزواج المسجل في الجزائر قد شهد ارتفاعا واضحا وبوتيرة مستمرة ففي سنة 1970 سجل 6% حيث قدر عدد الزيجات بـ 84792 زيجة، ليرتفع في سنة 1985 إلى حدود 10% و بأكبر عدد من الزيجات المسجلة سنوات الثمانينات مقدر بـ 199843 زواج، ومع دخول الألفية الجديدة تزايد هذا العدد خاصة بعد سنة 2007 ليصل إلى قرابة الضعف ببلوغه 325485 زواجا و بمعدل خام قدر بـ 10% و يستقر عنده طيلة السنوات الموالية.

2-المؤشر الثاني : تطور متوسط سن الزواج الأول من 1948-2008 يعتبر متوسط سن الزواج الأول أهم المؤشرات الديموغرافية وأكثرها شيوعا حيث يسمح لنا بقياس الظاهرة و تصنيفها سواء كانت زواجية مبكرة أو متأخرة و يحسب بطريقتين(علي قواوسي،1994: 61).

أ- طريقة هاجنال (HAJNAL):

تحسب بالاعتماد على نسب العزاب سواء كان توزيعهم حسب السن أو حسب مجموع الأعمار-LES GROUPES D'ÂGES – أو حسب الجنس أيضا ،ويضع لكل عمر عدد الأشخاص الباقين عزابا إلى سن معين وكذلك عدد العزاب لمجموعة من الأعمار لمقياس معين . ويتعلق الأمر بتحديد سن يمكن فيه تقريبا للظاهرة أن تمس جميع الأفراد وفيما يخص الجزائر فقد حدد ب 50 سنة،إذن الأمر يتعلق بحساب متوسط عدد السنين التي مرت في العزوبة من طرف الأشخاص الذين يتزوجون في النهاية وهو العمر المتوسط للزواج (قواوسي علي،1994: 61).

ب- طريقة المعدلات الحسابية المرجحة : (LA MOYENNE ARYTHMIQUE PONDÉRÉE) والتي تحسب عن طريق الاعتماد على نسب الغير عزاب، ولكن ننوه إلى أن الطريقة الأكثر استعمالا هي طريقة هاجنال.

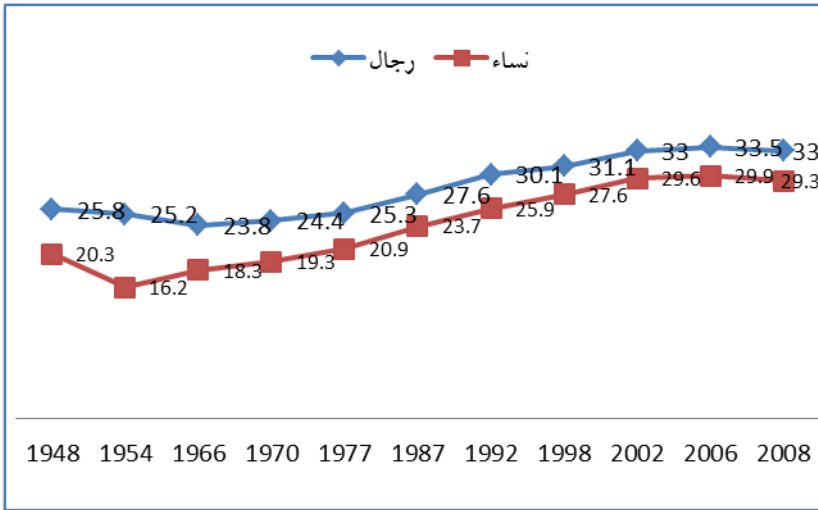
كيفية حساب متوسط سن الزواج الأول بطريقة هاجنال:

و هو متوسط سن الأشخاص الغير متزوجين و الذين مروا بالزواج الأول الذي يحسب بالعمر عن طريق نسب العزاب أي الأشخاص الذين لم يسبق لهم الزواج، وهم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و49 سنة ،حيث يتوافق سن الزواج الأول مع عدد السنوات في العزوبية والتي تنتهي بدورها عند الزواج ،و يكون مبدأ الحساب كالتالي:

- عدد الأفراد ما بين 15 سنة و 49 سنة الذين لم يسبق لهم الزواج موزعين حسب العمر وكذا الجنس.
- عدد الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 19 سنة حسب العمر و الجنس أيضا.
- معادلة حساب متوسط سن الزواج الأول (AMPM):

$$x = \frac{15 + 5 \sum_{15}^{45} 5Tx - 35T50}{1 - T50}$$

التمثيل البياني رقم(02):تطور متوسط سن الزواج الأول حسب الجنس



المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات(ons)، التقارير النهائية للتعدادات السكانية.

من خلال التمثيل البياني نلاحظ بشكل مختصر يمكن تقسيم تطور متوسط سن الزواج الأول في الجزائر إلى ثلاث مراحل أساسية حيث أن كل مرحلة تميزت عن الأخرى ، فالمرحلة الأولى امتدت من الفترة الاستعمارية إلى فترة ما بعد الاستقلال أي من عام 1948 إلى سنة

1966 أن هذا الأخير قد ارتفع بالنسبة للجنسين وعلى مستوى جميع الفترات الزمنية ما عدا سنة 1954 التي اتسمت بانخفاض متوسط سن الزواج الأول لكلا الجنسين بشكل ملحوظ خاصة عند جنس الإناث حيث قدر ب 16.2 بعدما كان 20.3 سنة عام وكذلك الأمر بالنسبة للذكور لكن بدرجة أقل أين سجل 25.8 سنة 1948 لينخفض بشكل طفيف ليصل إلى غاية 25.2 عام 1954 نتيجة الظروف المعيشية الجذ قاسية التي كان يعيشها المجتمع الجزائري إبان الفترة الاستعمارية و للإشارة فان هذه الفترة اتسمت أيضا باندلاع حرب التحرير، كل هذه الظروف ساهمت في تأخر سن الزواج.1948.

ثم المرحلة الثانية الممتدة من 1966 إلى 2006 و التي تميزت بارتفاعه ليصل لغاية 30 سنة، حيث لاحظنا تواصل هذا الارتفاع في حقبة السبعينات و على مدار السنوات الموالية بشكل بطيء عند كلا الجنسين و ذلك نتيجة بعض التغيرات الديموغرافية و السوسيو ثقافية التي شهدتها تركيب السكان في هذه الفترة وخاصة المشاكل الاقتصادية التي ميزت الجزائر في الثمانينات وفي بداية سنوات التسعينات و مع تدهور الوضع الأمني خاصة، لاحظنا أن متوسط سن الزواج الأول واصل الارتفاع في هذه المرحلة بالذات ليتخطى للمرة الأولى عقبة 30 سنة عند الرجال و 25 سنة للنساء ليدخل مرحلته الثالثة مع الألفية الجديدة والتي مثلت مرحلة الاستقرار النسبي لمتوسط سن الزواج الأول عند 33 سنة للرجال وفاق 29 سنة عند النساء حتى عام 2008.

أما بالنسبة لفارق العمر بين الجنسين فنلاحظ انخفاضه بشكل واضح على مدى الفترة الزمنية المدروسة ما عدا سنة 1954 أين شهد ارتفاعا قياسيا وصل إلى 9 سنوات بعد أن كان 5.5 عام 1948 ليعود إلى الانخفاض من جديد ليصل في تعداد 1987 إلى 3.9 سنوات. سنة 1992 سجل ارتفاعا و لكن بشكل طفيف بوصوله إلى 4.2 سنة، لكن ما لبث أن انخفض في تعداد 1998 و يعاود الارتفاع مجددا سنة 2006 و 2008 إلى 3.6 و 3.7 سنوات على التوالي و الملاحظ كنتيجة أن هنالك علاقة عكسية بين متوسط سن الزواج الأول و فارق

العمر بين الزوجين حيث كلما ارتفع متوسط سن الزواج الأول تقلص فارق العمر بين الزوجين.

3- المؤشر الثالث: تطور الكثافة الزوجية

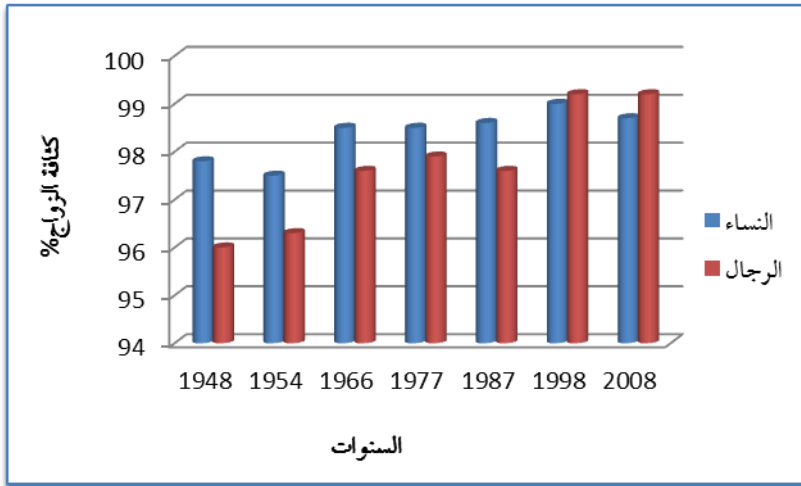
تعتبر كثافة الزواج أو شدة الزواج مؤشرا هاما يسمح لنا بقياس ظاهرة الزوجية لجيل معين وتمثل بصفة عامة نسبة العزاب سواء كانوا من الذكور أو الإناث في سن 50 سنة أو مجموع الأشخاص الذين مستهم ظاهرة الزوجية و ذلك بوقوع حدث الزواج في حياتهم. و تحسب كثافة الزواج بالمعادلة التالية(أسيا شريف، 2015: 71):

$$\text{كثافة الزواج (I)} = C15-C50/C15$$

C15 : عدد العزاب في سن 15

C50 : عدد العزاب في سن 50

التمثيل البياني رقم(03):تطور الكثافة الزوجية حسب الجنس



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، التقارير النهائية للتعدادات السكانية.

الملاحظ من الشكل و على غرار متوسط سن الزواج الأول عرفت الكثافة الزوجية ارتفاعا لكن بشكل أقل مع ثباتها خلال بعض الفترات و ذلك عند كلا الجنسين، و على مدار جميع التعدادات التي

أجريت ابان الفترة الاستعمارية أو بعد الاستقلال حيث قدرت كثافة الزواج عند النساء 97.8% سنة 1948 لتصل الى حدود 98.7% سنة 2008 مع بقاء نسبتها شبه ثابتة ثم انتقلت من 98.5% في تعداد 1966 و تعداد 1977 الى 98.6% في تعداد 1988 ، لترتفع من جديد في التعداد الرابع سنة 1998 و تصل عتبة 99% ،بعدها انخفضت الى 98.7% سنة 2008. أما عند فئة الذكور فلاحظنا ارتفاعها المتواصل من سنة 1948 حيث قدرت بـ 96% لتصل الى 97.6% في تعداد 1966 ثم ترتفع الى غاية 97.9% سنة 1977 لتشهد انخفاضا في تعداد 1987 حيث قدرت بـ 97.6%.

لكن نسبتها شهدت ثباتا في التعدادين الأخيرين لتستقر عند نسبة 99.2% لذلك يمكننا القول أن كثافة الزواج قد اتسمت بنوع من الثبوت والاستقرار بصفة عامة لكن الملاحظ و بمقارنتها بين الجنسين يتضح جليا ارتفاعها عند فئة النساء في السنوات الأولى من الفترة المدروسة الى غاية تعداد 1987 لترتفع بشكل أكبر عند فئة الرجال خلال التعدادين الأخيرين.

4- المؤشر الرابع: تطور الحالة العائلية في الجزائر

تمثل الحالة العائلية لمجتمع ما التوزيع النسبي للسكان الذين لم يسبق لهم الزواج، والسكان المتزوجين، والسكان المطلقين وكذا المترملين (أحمد نجم الدين، 1982: 159)، ويؤثر التركيب النوعي والعمرى تأثيرا مباشرا على نسب السكان حسب الفئات الأربعة كما أن للأحوال الاجتماعية و الاقتصادية دور هام في تحديد اتجاه هذا التوزيع لذلك فان الحالة العائلية للسكان ليست ثابتة بل متغيرة بشكل دائم وهي تعكس بذلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع ودراسة ويمكن تصنيف السكان الى أربعة أصناف:

- أ- فئة العزاب (الذين لم يسبق لهم الزواج): ويقصد بهم السكان من الذكور و الاناث الذين بلغوا السن القانونية للزواج و لكنهم عازفون عنه (أحمد علي اسماعيل، 1997: 202).
- ب- فئة المتزوجين: هم الأفراد الذين بلغوا السن القانونية للزواج و مستهم الظاهرة.

ج- فئة المتمرلين: الترملة كظاهرة ترتبط أساسا بحدث الوفاة، وفارق السن الكبير بين الزوجين قد يكون له أثر في زيادة الظاهرة، إذن انخفاض معدلات الوفاة في الفئات العمرية المختلفة يؤدي الى انخفاض معدل الترملة ومن الحقائق الديموغرافية الواضحة أن نسب المتمرلات الإناث أكبر من المتمرلين الذكور (موسى سمحة، 2008: 100) وهذا راجع لعدة أسباب منها أن أمل الحياة للإناث أكبر منه لدى الذكور وهذا يعود أساسا الى احتمال الوفاة المتزايد عند الرجال في حوادث العمل وحوادث المرور وكذا الحروب و النزاعات.

د- فئة المطلقين: يعتبر الطلاق وسيلة شرعية لحل كل زواج ويحصل بصدر حكم الطلاق (عبد العالي حبيب، 2008: 285)، و له بالغ الأثر في التركيب الديموغرافي للسكان نظرا لتوقف الحياة الزوجية في حال وقوعه، فبارتفاع معدلات الطلاق تنخفض الخصوبة خاصة اذا طالت وضعية الانفصال أو دامت بشكل نهائي، ويرتبط الطلاق ارتباطا وثيقا بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى الدينية التي تسود المجتمعات.

الجدول رقم (01): توزيع السكان حسب الحالة العائلية

التعدادات	الحالة العائلية (%)	عزاب	متزوجين	مطلقين	أرامل
1966	رجال	62.78	35.60	0.52	1.02
	نساء	52.56	36.50	1.56	9.38
1977	رجال	68.06	30.82	0.38	0.37
	نساء	58.19	33.29	1.43	7.08
1987	رجال	69.6	29.60	0.29	0.47
	نساء	61.22	31.75	1.36	5.59
1998	رجال	51.10	47.80	0.40	0.70
	نساء	40.50	49.60	2.00	7.90

0.60	0.40	47.90	51.10	رجال	2008
7.00	1.50	49.90	41.60	نساء	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات(ons)، التقارير النهائية لتعدادات السكانية

من خلال الجدول يتضح لنا التغييرات التي طرأت على تركيبة السكان الموزعين حسب الحالة العائلية فمنذ أول تعداد سنة 1966 والى غاية التعداد الأخير لسنة 2008 نلاحظ جليا الارتفاع في نسب المتزوجين و لكلا الجنسين على حد سواء كما نلاحظ أيضا أن نسب العزاب تمثل أكبر المعدلات خاصة في التعدادين الأولين.

فمعدلات العزاب ارتفعت و لكلا الجنسين في الثلاث تعدادات الأولى فمثلا فئة الرجال سجلت 62.78% سنة 1966 و 68.06% سنة 1977 لتنتقل إلى 69.60% في تعداد سنة 1987 أما فيما يخص فئة النساء فقد سجلت نسبة 52.56% في تعداد 1966 لترتفع الى 58.19% في سنة 1977 ثم 61.22% في تعداد 1987 لكن وعلى نقيض التعدادات الأولى فقد شهد التعدادين الأخيرين انخفاض في نسب العزاب و لكلا الجنسين أيضا حيث انخفضت عند فئة الرجال لتستقر في حدود 51.1% في تعداد 1998 و 2008 على التوالي.

وكذلك عند فئة النساء فانخفضت الى حدود 40.5% في تعداد 1998 وتسجل بعد ذلك ارتفاعا طفيفا بـ 41.6% في تعداد سنة 2008. أما بالنسبة لفئة المتزوجين فقد لمسنا انخفاضا عند الجنسين خلال التعدادات الثلاث الأولى ففي سنة 1966 قدرت نسبة المتزوجين 35.6% للرجال لتنخفض إلى 29.6% في تعداد 1987، أما عند فئة النساء فقد قدرت نسبة المتزوجات 36.5% لتعداد 1966 لتتراجع بدورها الى 31.75% سنة 1987 لترتفع و تستقر في حدود 47.8% للتعدادين الأخيرين. وكذلك عند فئة الرجال فقد سجلنا ارتفاعها الى 47.9% في آخر تعداد سنة 2008.

نلاحظ أيضا أن معدلات الترميل شهدت انخفاضا عند كلا الجنسين خاصة في الثلاث تعدادات الأولى ففي فئة الذكور قدرت 1.02% غداة

الاستقلال لتتخفف الى 0.7% سنة 1977 ثم 0.47% في تعداد 1987، أما عام 1998 فقد ارتفع بشكل طفيف حيث قدر 0.7% و 0.6% سنة 2008. وكذلك عند الإناث فقد انخفضت بدورها من نسبة 9.38% في أول تعداد الى 7.08% سنة 1977 ثم 5.59% في ثالث تعداد عام 1987 ليعاود الارتفاع الى 7.9% سنة 1998 ثم 7% في آخر تعداد.

أما فيما يخص معدلات الطلاق فقد كانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض خلال التعدادات الخمس فعند الذكور كان الانخفاض على مدار التعدادات الثلاث الأولى حيث انتقل من 0.52% سنة 1966 إلى 0.29% عام 1987 ليرتفع قليلا مسجلا نسبة 0.4% في آخر تعدادين أما عند الإناث فقد تراوح بين 1.56% في أول تعداد لينخفض الى نسبة 1.36% سنة 1987 ثم 2% عام 1998 لينخفض إلى 1.5% في تعداد 2008، هذا التذبذب يمكن تفسيره بإعادة الزواج بعد الطلاق كما أن تعدد الزوجات يمتص نسبة هامة من حالات الطلاق عند النساء، كما لا يمكن إغفال التغييرات الحاصلة في نمط الزواج خاصة في السنوات الأخيرة حيث زادت حرية الفرد في اختيار الشريك و بالتالي اتباع معايير معينة كالتوافق في المستوى التعليمي و الوضعية الاجتماعية و مراعاة فارق السن كل هذا يساهم في استقرار الزواج أو فشله .

الخاتمة:

عند دراسة ظاهرة الزوجية و تفحص مؤشراتنا يتبين أن مستوياتها قد شهدت تطورا ملحوظا ، هذا التطور ليس نتيجة الزيادة في حجم الفئات العمرية المعنية بالزواج فقط بل أيضا نتيجة التطورات التي تعيشها الجزائر في القطاعات المؤثرة مباشرة في الظاهرة أساسا و المتمثلة في الحاجات الاجتماعية للسكان كالتعليم والسكن مع تراجع في نسب البطالة كل هذا أدى الى تغيرات معتبرة في مستويات الظاهرة و اتجاهاتها.

المراجع:

- أبو عيانة فتحي محمد، (2002). *دراسات في علم السكان*، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة و النشر.
- أبو عيانة فتحي محمد، (1996). *جغرافية السكان أسس وتطبيقات*، الاسكندرية: دار المعرفة.
- أحمد علي اسماعيل، (1997). *أسس علم السكان و تطبيقاته*، ط8. القاهرة: دار الثقافة للنشر و التوزيع.
- أحمد نجم الدين، (1982). *جغرافية سكان العراق*، بغداد: مطبعة جامعة بغداد.
- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا، (1986). *المعجم الديموغرافي المتعدد اللغات*، السفر العربي، ط2. بغداد: الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والاتحاد الدولي للدراسات العلمية للسكان.
- الديوان الوطني للإحصائيات، *التقارير النهائية لتعدادات السكانية والنشرات السنوية*. (www.ons.dz).
- الركابي عبد العالي حبيب حسن، (2008). « التركيب الزواجي لسكان محافظة ذي قار ». مجلة البحوث الجغرافية، العدد 19، ص.ص 284-285.
- سمعة موسى، (2008). *جغرافية السكان*، ط2. القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق.
- شريف آسيا، (2015). *الظواهر الديموغرافية*، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- Holzer J/Z/. (1997). *démographie. population index. Vol 63. N1°*.
- Kouaouci Ali. (1994). *Les éléments d'analyse démographiques*. Alger: office des publications universitaires.

للإحالة على هذا المقال:

- كريم شعده، شريف علي حمزة، (2021)، « انتقالية ظاهرة الزواجية في الجزائر ». *المواقف*، المجلد: 17، العدد: 01، جويلية 2021، ص ص 333-345.